



العقبات التي تواجه عمل هيئة النزاهة والحلول الموضوعة لها

الباحث

المُحَقِّق

محمد مظهر ناصر

ماجستير قانون عام

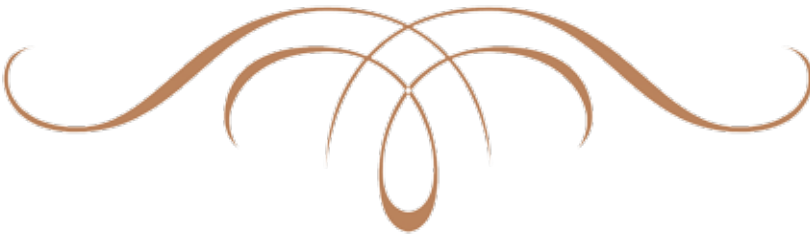
مدير المكتب

صلاح محمد الجاف

ماجستير قانون عام

هيئة النزاهة

دائرة التحقيقات/مكتب تحقيق كركوك



بسم الله الرحمن الرحيم

ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ
لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ

[سورة الروم: الآية ٤١]

المستخلص

تُعَدُّ هِياةُ الزهارة إِحدى الأجهزة التنظيمية المستقلة في الدولة العراقية تمَّ استحداثها بموجب الأمر ٥٥ الصادر عام ٢٠٠٤ (الملغى) والقانون النظامي الملحق به. وقد تمَّ التأكيد عليها بموجب دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥. حيث مُنحت هذه الهِياة اختصاصات وأعمالاً مُتنوعة؛ لذلك وجب علينا دراستها لمعرفة الإطار النظري لهذه الهِياة وبيان أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه عملها وبيان الحلول المقترحة لمعالجة هذه التحديات.

وتوصلنا من خلال دراسة هذا الموضوع إلى أنَّ هناك معوقات تقف أمام هِياةُ الزهارة في أداء عملها ودورها المنشود في مكافحة الفساد وحماية المال العام. ومن أبرزها الحصانة بأنواعها المختلفة منها الحصانة الدبلوماسية والقضائية والنيابية والبرلمانية والتي تجد سندها في المادة (٦٣) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥. ومن المعوقات الأخرى التي تواجه عمل هِياةُ الزهارة عدم وجود قضاة مُتخصصين بقضايا الزهارة حصراً. حيث لا يُوجد مبدأ تَخَصُّص القضاة في العراق. وهو ما يُؤثر سلباً في سرعة البت في القضايا الجزائية. وكذلك عدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلد والتهديدات المستمرة للعاملين في هِياةُ الزهارة. خاصة المحققين. تُشكل هي الأخرى عقبة أمام هِياةُ الزهارة. ولكن في مقابل هذه التحديات حاولنا وضع بعض الحلول التي قد تُساهم - ولو بشيء يسير- في مواجهة تلك التحديات. منها توفير الدعم الكامل للعاملين في هِياةُ الزهارة من قبل السلطات الثلاث في الدولة العراقية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكذلك اعتماد قضاة مُتخصصين بالتحقيق والحكم بقضايا الفساد المالي والإداري. والعمل على تدريب القضاة المختصين بقضايا الزهارة على كيفية التحقيق بتلك القضايا.

المقدمة

شكّل الفساد المالي والإداري المعوّق الرئيس لعملية النهوض لأيّ مجتمع أو بلد، ولم يقتصر الفساد على مجال معين أو بلد محدّد أو حتى على حقبة بذاتها، بل يُحدّثنا التاريخ عن حالات الفساد في كلّ العصور التي مرّت على الإنسانية، وكانت أساليبها تتطوّر طردياً مع التقدّم الحضاري للمجتمعات .

وتعدّ ظاهرة الفساد الحكومي من الظواهر الخطيرة التي بدأت تتفاقم وتُشكّل خطراً كبيراً لأمن المجتمع وشمل عملية البناء والتنمية؛ لما تنطوي عليها من مخاطر في ثخر الاقتصاد والقدرة الماليّة والإداريّة للدولة، وبما يجعلها غير قادرة على مواجهة تحديات أعمال إعادة الإعمار وبناء البنى التحتيّة، فهي توازي ما يرتكب من جرائم الإرهاب من حيث أثرها على المجتمع^(١).

وبعد عام ٢٠٠٣ دخل العراق في دوامة الفساد الحكومي وتبديد مليارات الدولارات من الأموال العراقيّة، وبعد تأسيس مفوُضية النزاهة العامّة في العراق التي أصبحت تُعرف الآن بـ(هيئة النزاهة) استبشر الكثيرون خيراً لمكافحة الفساد الحكومي وحماية المال العام، وقد أناط الأمر ٥٥ الصادر عام ٢٠٠٤ (الملغى) بهذه الهيئة عدّة وسائل للوصول إلى ذلك الهدف، من أهمّها إعطاؤها سلطة التحرّي عن جرائم الفساد المالي والإداري والتحقيق فيها. وبعد عام ٢٠١١ صدر قانون جديد للهيئة هو القانون ذو الرقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ الذي بيّن أنّ هدف الهيئة هو المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات، ورسم القانون المذكور عدّة وسائل للوصول إلى ذلك الهدف، منها التحقيق في جرائم الفساد بواسطة مُحقّقين يعملون تحت إشراف قاضي التحقيق.

كان الغرض من إنشاء هيئة النزاهة هو كشف الفساد المالي والإداري الذي أصبح آفةً مستشريةً في أغلب دوائر ومُؤسّسات الدولة العراقيّة، والقضاء على بؤر الفساد في جميع

(١) بنظر إبراهيم حميد كامل، الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة، رسالة ماجستير مُقدّمة إلى جامعة النهرين / كليّة الحقوق عام ٢٠١٣ ص ١٨.

دوائر الدولة. وقد تَمَّتْ المباشرة بعمل هيئة النزاهة ضمن الخطة الموضوعية لها. ولكن واجهت هيئة النزاهة صعوبة في عملها؛ لعدم وجود تعاون من قبل بعض المواطنين. خاصّةً حين الإبلاغ عن أية معلومة. إذ لا يقبل أن يكون شاهداً فيها؛ لأسباب كثيرة، منها الخوف من الانتقام من الجهة التي بلّغ عنها. أو من قبل الموظف الذي بلّغ عليه. وهذا ناتجٌ عند عدم وجود الأمان والاستقرار داخل البلد إلى الآن. فهذا يُسبّب بالتالي تأخيراً في العمل وإجازه بالسرعة الكافية. لذلك فإنّ هناك العديد من الأسئلة التي تُطرح في هذا المجال. وهي: هل إنّ الفساد المالي والإداري قد أصبح في العراق منهجاً؟ أم إنّّه ظاهرة سرعان ما تتلاشى مع عودة الاستقرار إلى البلد؟ وهل هناك عقبات أو تحديات تواجه عمل الهيئة؟ وهل أدّت هيئة النزاهة الواجبات الممنوحة لها بصورة صحيحة ومنسقة؟

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث بوصفه أحد الموضوعات المرتبطة بحياة الناس ارتباطاً وثيقاً. فما فردٌ أو جماعةٌ. حاكماً كان أو محكوماً إلا وله صلة به. فلا يمكن أن ينقضي التعامل مع أموال الدولة وممتلكاتها العامة. ولهذا كان من الضروري إنشاء الأجهزة المتخصصة في مجال حماية المال العام ومكافحة الفساد. ودعم القائمين عليها. ومنحها الاستقلالية التامة عن الجهاز التنفيذي. وربطها من حيث التنظيم بالسلطة العليا بالدولة. بما في ذلك توفير الاستقلال المالي والرقابة الذاتية على نفسها.

ولا شك في أن تأسيس هيئة النزاهة وبمستوى عالٍ من الصلاحيات الرقابية على أجهزة الدولة المختلفة يُشكّل حدثاً قانونياً على مستوى كبير من الأهمية. فهذه التجربة الحديثة على مستوى المنطقة ذات مغزى خاص. أهمّها أن قيم سيادة القانون والديمقراطية ستسير بالاجتهاد الصحيح ما دامت هذه الهيئة الرقابية تعمل بشكل مستقل وبكفاءة ومهنية. كما يُعدّ قانون هيئة النزاهة طفرة في ميدان القوانين العراقية؛ لما تمثله من تجسيد فعلي لحماية المال العام ومكافحة الفساد.

هدف البحث

سيُبنى البحث على بيان أبرز العقبات أو التحديات التي تواجه عمل هيئة النزاهة في إطار جهود حماية المال العام ومكافحة الفساد. وفي المقابل إعطاء بعض الحلول التي قد تساهم ولو بشيء يسير في الحد من تلك العقبات والتحديات.

منهج البحث

نظراً لتحديد موضوع نطاق البحث بالعقبات التي تواجه عمل هيئة النزاهة والحلول الموضوعية لها؛ فقد تناولنا الموضوع عن طريق الدراسة الوصفية. فالمنهج الوصفي يظهر

بوضوح عند بيان أبرز العقبات التي تواجه عمل هيئة النزاهة والحلول المقترحة لمواجهة تلك التحدّيات في سبيل أداء هيئة النزاهة دورها المتمثّل في محاربة صور وأشكال الفساد الإداري والمالي كافة .

خطة البحث

أثرت تقسيم موضوع البحث على مبحثين. سوف يتناول المبحث الأول لبيان التحدّيات التي تواجه عمل هيئة النزاهة؛ وذلك على ثلاثة مطالب. خصّصنا المطلب الأول لبيان الحصانة والمطلب الثاني لبيان اضطراب الحالة العامّة في المجتمع. والمطلب الثالث خصّصناه لبيان عدم وجود قضاة مُتخصّصين بقضايا النزاهة.

أمّا المبحث الثاني سوف نتناول فيه الحلول المقترحة لمواجهة العقبات وذلك على أربعة مطالب. خصّصنا المطلب الأول لبيان الابتعاد عن المؤثرات الذاتيّة. والمطلب الثاني لبيان جُنب الانتماءات السياسيّة ومقاومتها. وأمّا المطلب الثالث فسنتناول فيه اعتماد قضاة مُتخصّصين بقضايا النزاهة. والمطلب الرابع سنتناول فيه إعداد ورش تدريبية للعاملين في هيئة النزاهة.

أمّا الخاتمة فسوف نبين فيها أبرز ما توصّلنا إليه من استنتاجات ومقترحات تساهم في تعزيز وبيان الدور المهمّ الذي تمارسه هيئة النزاهة في حماية المال العامّ ومكافحة الفساد.

المبحث الأول العقوبات التي تواجه عمل هيئة النزاهة

من خلال عملنا في هيئة النزاهة تبين لنا أنَّ ظاهرة التلاعب والإساءة للمال العام قد انتشرت. وسبب ذلك يعود إلى كثيرٍ من التحديات والعقوبات التي تواجه عمل هيئة النزاهة. وهذه العقوبات تتمثل بالآتي:

المطلب الأول : الحصانة.

المطلب الثاني : اضطراب الحالة العامة. في المجتمع

المطلب الثالث : عدم وجود قضاءٍ مُتخصِّصٍ بقضايا النزاهة.

المطلب الأول الحصانة

تُعرَّفُ الحصانة بأنها امتيازٌ يمنحه المُشرِّع إلى بعض الأشخاص بحكم وظائفهم . يعفيهم بموجبها من عبء أو تكليفٍ قانونيٍّ يفرض على جميع الأشخاص الموجودين على أرض الدولة أو يمنحهم امتيازاً بعدم الخضوع للسلطات العامة، ومنها السلطة القضائية أو بعض أوجه مظاهرها^(٢).

وهذه الحصانة قد تكون برلمانيةً وتُجَد سندها في المادة ٦٣ من الدستور العراقي الدائم الصادر لعام ٢٠٠٥ وبالتحديد في البند الثاني منه، التي منعت مقاضاة العضو خلال مدة الفصل التشريعي. وقد تكون حصانةً قانونيةً، وتُجَد هي الأخرى سندها في المادة (١٣٦)

٢ - ينظر: علي بن عبد المحسن التويجري. الحصانة البرلمانية ومدى إمكانية تطبيقها على أعضاء مجلس الشورى السعودي. بحث مُقدَّم استكمالاً لدرجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، ١٤٣٣هـ، ص ١٧.

الملغاة من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ والتي منعت إحالة الموظف إلى محكمة الموضوع إلا بعد الحصول على إذن الوزير المعني. لأن أداء أعمال الوظيفة تتطلب أحياناً الاعتراف للموظفين أو لفئة ببعض الحصانات الوظيفية التي تمكنهم من أداء مهامهم وواجباتهم على النحو المطلوب. ولا تعد هذه الحصانات الوظيفية في حقيقتها موانع للمسؤولية الجزائية أو للعقاب. ولكنها تمثل قيوداً على إجراءات تحريك الدعوى الجزائية ضدّهم عن الجرائم التي يرتكبونها بسبب أو بمناسبة أداء وظيفتهم. وإذا كانت جرائم الفساد تُعدّ في الغالب من الجرائم التي تقع بمناسبة أداء النشاط الوظيفي. فقد حاولت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن تحدّ من مثل هذه الحصانات أو الامتيازات دون أن تلغيها تماماً. آخذةً بذلك موقعاً وسطاً بين ضرورات هذه الحصانة من ناحية. وبين مقتضيات فاعلية الملاحقة الجزائية عن جرائم الفساد من ناحية أخرى. حيث جاء فيها) تتخذ كل دولة طرف وفقاً لنظامها القانوني ومبادئها الدستورية ما قد يلزم من تدابير لإرساء أو إبقاء توازن مناسب بين أي حصانات أو امتيازات قضائية منوطة لموظفيها العموميين؛ من أجل أداء وظائفهم وإمكانية القيام عند الضرورة بعمليات تحقيق وملاحقة ومقاضاة فعالة في الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية) (٣).

هذا. وإنّ منح الموظفين أو بعض فئات منهم حصانة أو امتيازاً يحدّ من مساءلتهم أو ملاحقتهم الجزائية عن جرائم الفساد المالي والإداري التي تقع بسبب أو بمناسبة عملهم الوظيفي لا يبدو متنسقاً من الناحية القانونية مع المبادئ الحديثة وأهمّها مبدأ المساواة أمام القانون الجزائي ولا متفقاً من الناحية الواقعية مع ضرورات مكافحة الفساد (٤). فهذه الحصانة مهما كانت تسميتها أو نطاقها تميز في المركز الإجرامي بين الأفراد المتهمين بمخالفة أحكام القانون الجزائي. ولا يسوّغ ذلك التدّرع بمبدأ الفصل بين السلطات أو ضمان استقلال السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة القضائية. أمّا من الناحية الواقعية فإنّ هذه

٣ - ينظر: القاضي سالم رمضان الموسوي . دور مجلس النواب في مكافحة الفساد من خلال التشريع. الطبعة الثانية . ٢٠١١ . ص ١٠٧.

٤ - ينظر: رمضان محمد بطيخ. الحصانة البرلمانية وتطبيقاتها. دار النهضة العربية . ٢٠٠٥ . ص ١٤٨.

الحصانات تُعرقل الكشف عن جرائم الفساد أو تحُدُّ من فاعلية إجراءات التحقيق والملاحقة في مواجهة مرتكبي جرائم الفساد. لا سيما أنَّ هذه الحصانات مُضافاً إليها ما يتمتع بها كبار الموظَّفين من سلطةٍ فعليَّةٍ تمثِّل في الغالب عائقاً يحول دون تعزيز الأدلة. ويسهم في بطء إجراءات الكشف عن الحقيقة^(٥). وبالتالي هدر التحقيقات التي تقوم بها هيئة النزاهة: لوقوف تلك الحصانات عقبةً في سبيل أداء مهامها.

وبقيت تلك المادَّة تشكِّل تحدياً أمام عمل الهيئة في سبيل مكافحة الفساد وحماية المال العام. كما شكَّلت هذه المادَّة تدخُّلاً سافراً في عمل القضاء وتنقص من استقلاليتها. بينما يتمتَّع رجل السلطة التنفيذية بتعطيل أعمال القضاء عند عدم منح الإذن بالإحالة. واستمرَّ هذا الوضع إلى عام ٢٠١١ وبعد ذلك أصدر مجلس النُّواب العراقي قانون تعديل قانون أصول المحكمات الجزائيَّة العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وبموجب هذا القانون تمَّ إلغاء المادَّة (١٣٦) الأصوليَّة؛ وذلك لحصر صلاحية تقرير براءة المُتهم أو إدانته بيد القضاء ولتأكيد استقلاله وضمان دور أكبر في ميدان محاربة الفساد وعملاً بمبدأ الفصل بين السلطات^(٦).

٥ - ينظر: القاضي سالم روضان الموسوي. مصدر سابق. ص ١١٠. ٣ - ينظر: رمضان محمد بطيخ. الحصانة البرلمانية وتطبيقاتها. دار النهضة العربية. ٢٠٠٥. ص ١٤٨.

٦ - يُنظر: نص قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائيَّة العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١١ على المرصد النيابيَّ العراقي وعلى الموقع الآتي: www.miqpm.org/Docmet-Details.php آخر زيارة للموقع في ٢٠١٧/٣/٢٠.

المطلب الثاني اضطراب الحالة العامة في المجتمع

لعلّ من أهمّ العوامل التي تعرقل عمل هيئة النزاهة في ميدان مكافحة الفساد هو استمرار حالة اضطراب وتبؤ عشرات الأفراد مسؤوليات كبيرة في الدولة خلال تعاقب الحكومات بعد عام ٢٠٠٣. هذا الأمر ساعد فيما بعد على تفشّي الفساد في مفاصل الدولة المختلفة. يقابل ذلك ازدياد معدّلات الفقر والبطالة والافتقار السلوكي وخلف البلاد^(٧). حيث أثار بصورة غير مباشرة على ما تقوم به هيئة النزاهة من عمل وطني تمثّل بمكافحة الفساد: لأنّ جهدها في هذا المجال يبقى ناقصاً إذا لم يساند المجتمع بكل أطيافه. وإلا أصبحت تلك الجهود لا أهميّة لها في ظل غياب المساءلة الشعبيّة^(٨).

المطلب الثالث عدم وجود قضاة متخصصين بقضايا النزاهة

ومن التحدّيات الأخرى التي تواجه عمل هيئة النزاهة عدم وجود قضاة متخصصين بقضايا النزاهة حصراً. إذ إنّ القضاة الحاليين ينظرون في مختلف القضايا ومنها قضايا الفساد. وسيكون من الأنسب لو كان هناك قاضٍ متخصص بالنظر بقضايا الفساد؛ وذلك لضمان سرعة البتّ فيها. ومّا يزيد الأمر تعقيداً في هذا الصدد كثرة حالات تغيير وانتقال القاضيين المكلف بالنظر في حالات الفساد؛ لأنّ القضية الواحدة يتعاقب النظر فيها أكثر من قاضٍ ولأجل أن يلمّ القاضيين الجديدين بجيئيات القضية يتطلّب الأمر وقتاً. وهذا من شأنه تأخير حسم تلك القضية ومن شأنه أن يعرقل عمل هيئة النزاهة^(٩). وهناك صعوبة أخرى

٧ - يُنظر: تفعيل دور المجتمع في مكافحة الفساد تربوياً. بحث منشور على موقع هيئة النزاهة: www.nazaha.iq آخر زيارة للموقع في ٢٠١٧/٣/٢٠ ص ٢.

٨ - يُنظر: د. سمير عبود عباس وصباح نوري عباس. الفساد المالي والإداري في العراق ووسائل علاجه. بحث مُقدّم إلى هيئة التعليم التقني. معهد الرصافة، ٢٠٠٨، ص ١٩.

٩ - يُنظر: محمد ومازن مرسول. في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة. مجلة النبأ، العدد ٨٠، السنة الحادية عشرة، ٢٠٠٦، ص ٧٥.

تتمثل بعدم وجود جهاز تنفيذي مُتخصّص يتولّى تنفيذ قرارات القاضي بدلاً من أجهزة الشرطة العادية؛ لأنّ قضايا النزاهة تحتاج إلى سرعة في متابعة القرارات المتعلقة بشأنها. إضافة إلى المفاجأة والسريّة التي قد لا تتوفّر في عمل الشرطة العادية.

إضافةً إلى ما تقدّم فإنّ شبابية مُوظّفي الهيئة (تبلغ نسبة من دون الأربعين ٧٧٪)^(١٠) وحاجتهم إلى مزيدٍ من الخبرات والتدريب والدعم، وعدم توفّر أدوات ووسائل التقدّم التقنيّ للرقابة والتحرّي الذي يضعف من قدرة مُحقّقي الهيئة على القيام بواجباتهم للحفاظ على المال العام، والصعوبة البالغة في ملاحقة كبار الفاسدين؛ بسبب التهديدات والمخاطر والنفوذ السياسيّ وشبه استحالة توفير الأدلة لعدم وجود شفافية في تعامل كثير من مُوظّفي الدولة^(١١)، فهذه التحديات أصبحت عقبةً في أداء هيئة النزاهة لدورها الأساسيّ والمهمّ في حماية المال العامّ، بحيث لا يتناسب مع حجم المشكلة. ولكن رغم تلك التحديات والعقبات فإنّ الهيئة حقّقت إنجازاتٍ عظيمةً في المجال التحقيقيّ والتوعويّ. ويظهر ذلك في التقارير نصف السنوية والتقارير السنويّة التي تعلنها الهيئة أمام الرأي العامّ.

١٠ - يُنظر: نشاطات عام ٢٠١٠ دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لهيئة النزاهة، ص ٧.

١١ - يُنظر: القاضي رحيم العكيلي، واقع هيئة النزاهة، مقال منشور في جريدة النهار، العدد ٢٤، ٢٠١١، ص ١.

المبحث الثاني الحلول المقترحة لمواجهة العقبات

ولكن في المقابل هناك حلولٌ مقترحةٌ لمواجهة هذه التحديات التي تقفُ عقبةً أمام عمل هيئة النزاهة. وهذه الحلول تتمثل بالآتي:

المطلب الأول: الابتعاد عن المؤثرات الذاتية.

المطلب الثاني: تجنب الانتماءات السياسية ومقاومتها.

المطلب الثالث: اعتماد قضاةٍ مُتخصّصين بقضايا النزاهة.

المطلب الرابع: إعداد ورشٍ تدريبيةٍ للعاملين في هيئة النزاهة.

المطلب الأول الابتعاد عن المؤثرات الذاتية

المؤثرات الذاتية هي أسبابٌ غيرٌ مُعلنةٍ لها دورها في الإقناع الذاتي للمُحقّق؛ ذلك إنّ النفس البشرية بما لها من مظاهر باطنية وظاهرة، فيكون للباطن أكثرُ أثراً وأدقُ خطراً في تكييف سلوك المُحقّق عند قيامه بإجراءاته المُتمثلة بمكافحة الفساد^(١٢).

وإنّ خضوع القائم بالتحقيق للمؤثرات الذاتية تُبعده عن القواعد الفنية والأسس السليمة اللازمة في عمله التحقيقي. ممّا ينعكس ذلك سلباً على سير العدالة، ومنها التعجّل في تكوين الرأي تجاه جريمة ما سواء خديش شخص الجاني أو وقائع ارتكابها وأسبابها اعتماداً على المعلومات والبيانات الأولية التي توصل إليها. سواء من دليلٍ عثر عليه أو أقوال

١٢ - وهذا الموضوع من مباحث علم النفس القضائي الذي يتناول أثر العوامل النفسية على القائمين بالعملية القضائية. يُنظر الشيخ ضياء الدين العراقي. كتاب القضاء. المطبعة العلمية. النجف. ١٣٦١ هـ. ص ٢٠-٢١.

شاهدٍ جعله يبني تحقيقه على تلك المعلومات وبهمل الأخرى. حتى يضعف الدليل فيكون ضيِّع الوقت والأدلة المهمة التي كان من الأفضل البحث عنها. وقد يلجأ القائم بالتحقيق الى خفيف ظروف وقائع البلاغ عن الجريمة بصورة مغايرة للواقع. وقد يكون السبب في ذلك غضبه من القضية أو رغبته التخلص منها. وكذلك قد يأس المحقق في متابعة التحقيق عندما تطول مدة التحقيق وتكون القضية غامضة. ويجد المحقق نفسه غير قادر على الوصول إلى نتيجة سريعة^(١٣). هنا تبرز أهمية عدم تأثر القائم بالتحقيق بالمؤثرات الذاتية والخارجية التي لها التأثير السلبي على سير العدالة.

المطلب الثاني

تجنب الانتماءات السياسية ومقاومتها

وَمَا يدعم حياد المحقق هو التحرُّر من الانتماء إلى أيَّة جهةٍ سياسية. وقد بات مستقرًّا في أغلب الأنظمة القانونية حظر انتماء القضاة للأحزاب السياسية؛ للحفاظ على أداء مهامه بحيادٍ واقتدار. إذ تقتضي حقيقة العمل في هيئة النزاهة التسليم بالفصل التام بين عملها في مكافحة الفساد والعمل السياسي لتحقيق الموازنة العادلة بين عملية مكافحة الفساد وتأثير العمل السياسي؛ بغية تحقيق الحكم العادل والنزيه. وتحرُّر القائم بالتحقيق عن الضغوط التي تؤدي إلى خلل الحياد. وبالتالي الجرافه عن الغاية التي من أجلها تتم عملية مكافحة الفساد.

المطلب الثالث

اعتماد قضاة متخصصين بقضايا النزاهة

ضرورة اعتماد قضاة متخصصين بالتحقيق والحكم بقضايا الفساد المالي والإداري. والعمل على تدريب القضاة المختصين بقضايا النزاهة على كيفية التحقيق بتلك القضايا. ومن الحلول الأخرى التي تساهم في مجابهة المعوقات هي تطوير وسائل الكشف عن جرائم

١٣ - ينظر مريم محمد آل علي. الصحة النفسية للعاملين الجنائيين وانعكاساتها على العمل الجنائي. دراسة ميدانية. ٢٠١٤. ص ١٤٤-١٤٥.

الفساد المالي والإداري؛ لأنَّ هذه الجرائم يصعب في أكثر الأحيان إيجاد دليل لإثباتها لأنها لا تترك آثاراً مادية ملموسة. لكونها تتمَّ بسريّةٍ ومن هذه الوسائل هي مراقبة المحادثات التلفزيونيّة وتسجيلها وإجراء المراقبة على الفاسدين وتنفيذ عمليّاتٍ خاصّةٍ لضبط المجرمين خصوصاً في جرائم الرشوة. ولكن على الرغم من هذه الصعوبات التي تواجه عمل هيئة النزاهة، إلا أنَّها قد قامت بأعمالٍ لا يمكن لأحدٍ أن ينكرها وبصورةٍ خاصّةٍ فيما يتعلّق في الكشف عن العديد من قضايا الفساد المالي والإداري في الدولة العراقيّة. كما لاحقت الهيئة المفسدين في مستوياتٍ مختلفةٍ في الوزارات العراقيّة وعلى اختلاف درجاتهم وانتماءاتهم. إذ بلغ عدد المتّهمين أو من صدرت بحقهم أوامر قبضٍ بحدود أكثر من مئة مسؤول بين وزير ووكيل ومديرٍ وما زالت تخوض الهيئة حرباً ضدّ الفاسدين لا تقلُّ شراسةً عن الحرب ضدّ الإرهاب.

المطلب الرابع

إعداد ورشٍ تدريبيةٍ للعاملين في هيئة النزاهة

ومن الحلول الأخرى التي تساهم في مواجهة العقبات إعداد ورش ودوراتٍ تدريبيةٍ لموظّفي هيئة النزاهة وإرسالهم إلى البلدان التي لديها خبرة في مجال مكافحة الفساد من أجل الارتقاء بأداء موظّفي الهيئة. وزيادة وعيهم في مواجهة منظومة الفساد الإداري والمالي. وبث قيم النزاهة والشفافية وإرساء أخلاقيّات الوظيفة العامّة. وضمان توفير تعليمٍ مستمرٍّ لملاكات الهيئة. على أن تشمل الدورات التخصصات القانونيّة والتحقيقيّة والإداريّة والماليّة والمحاسبية والسلوكيّة بهدف زيادة معارف العاملين في مجالاتٍ عمليّةٍ مُتخصّصةٍ ترتبط بميدان مكافحة الفساد عن طريق استخدام أساليب علميّةٍ مُتطوّرة. وعناصر مُتميّزةٍ قادرةٍ على التجديد والابتكار والإبداع^(١٤).

١٤- يُنظَر الدليل التعريفي للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد. الموقع الرسمي لهيئة النزاهة: www.nazaha.iq آخر زيارة للموقع في ٢٠١٧/٣/٢٠ ص ٣.

الخاتمة

لما كان لكل شيء بدايةً ونهايةً، وإذ شارف مشوارنا الذي بدأناه: فلا بدّ من نهايةٍ، وليكن مسك الختام لعددٍ من الاستنتاجات والتوصيات التي تشدّ بل وتساهم في تعزيز الدور الفعال لهيأة النزاهة في مهمّتها المثاليّة ألا وهي مكافحة الفساد وحماية المال العامّ.

أولاً: الاستنتاجات

١. تبين لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن هناك عقباتٍ تقف عائقاً أمام عمل هيأة النزاهة في ميدان مكافحة الفساد وحماية المال العامّ، وأبرزها الحصانة بأشكالها المختلفة، وكذلك سوء الأوضاع الأمنيّة.
٢. يُعدّ قانون هيأة النزاهة طفرةً نوعيّةً في مجال محاربة الفساد، بعد فسخ هذا القانون المجال الكبير للتحري عن جرائم الفساد والكشف عن المفسدين، كما يتّسم هذا القانون بالمرونة: الأمر الذي يجعل منه مثلاً يُحتذى في مجال مكافحة الفساد بكل صوره وأشكاله.
٣. هيأة النزاهة إحدى رموز التقدّم الاجتماعيّ والإداريّ والسياسيّ التي انبثقت في السنوات السابقة، حيث جاءت مُعززة للمفهوم الديمقراطي الذي نظمه دستور العراق الدائم الصادر لسنة ٢٠٠٥.
٤. تُعدّ الجرائم الداخلية في اختصاص هيأة النزاهة من قضايا الفساد الحكوميّ التي يتّسم ارتكابها بالسريّة والكتّمان، لذلك يصعب كشفها من قبل أعضاء الضبط القضائيّ ذوي الاختصاص العامّ؛ لذا أصبح من الضروريّ الاستعانة بأعضاء ضبط مُتخصّصين.

ثانياً : التوصيات

- ١- تقديم الدعم الكامل إلى العاملين في هيئة النزاهة خاصّة المحقّقين من قبل السلطات الثلاث في الدولة العراقية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتوفير الإمكانيات اللازمة لأداء عملها المنشود في مكافحة الفساد وحماية المال العام.
- ٢- المحافظة على استقلالية هيئة النزاهة وعدم المساس بها. ودعم وتعزيز دور هيئة النزاهة في حماية المال العام ومنع الفساد ومكافحته. واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعدم التدخّل في أعمالها.
- ٣- تشريع قوانين خاصّة بالإثراء غير المشروع. والعمل على وضع العقوبات الصارمة لمن يستغل وظيفته للتكسب غير المشروع.
- ٤- اعتماد قضاة مختصّين بالتحقيق والحكم في قضايا الفساد المالي والإداري. والعمل على تدريب القضاة الحاليين على كيفية التحقيق في تلك القضايا.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب القانونية والرسائل

١. إبراهيم حميد كامل. الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة. رسالة ماجستير مُقدّمة إلى جامعة النهرين / كلية الحقوق عام ٢٠١٣.
٢. القاضي سالم رمضان الموسوي. دور مجلس النواب في مكافحة الفساد من خلال التشريع. الطبعة الثانية. ٢٠١١.
٣. الشيخ ضياء الدين العراقي. كتاب القضاء. المطبعة العلميّة. النجف. ١٣٦١هـ.
٤. رمضان محمد . الحصانة البرلمانية وتطبيقاتها. دار النهضة العربية. ٢٠٠٥.
٥. علي بن عبد المحسن التويجري. الحصانة البرلمانية ومدى إمكانية تطبيقها على أعضاء مجلس الشورى السعودي. بحث مُقدّم استكمالاً لدرجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية. جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية. كلية الدراسات العليا. ١٤٣٣ هـ.
٦. مريم محمد الـ علي. الصّحة النفسيّة للعاملين الجنائيّين وانعكاساتها على العمل الجنائي. دراسة ميدانية. ٢٠١٤.

ثالثاً: البحوث والمقالات

١. د. سمير عبود عباس وصباح نوري عباس. الفساد المالي والإداري في العراق ووسائل علاجه. بحث مُقدّم إلى هيئة التعليم التقني . معهد الرصافة. ٢٠٠٨.
٢. محمد ومازن مرسول. في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة. مجلة النبأ. العدد ٨٠. السنة الحادية عشرة. ٢٠٠٦.
٣. نشاطات عام ٢٠١٠ دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لهيأة النزاهة
٤. القاضي رحيم العكيلي. واقع هيئة النزاهة. مقال منشور في جريدة النهار. العدد ٢٤. ٢٠١١.

ثالثاً : التشريعات.

- ١ - دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥
- ٢ - قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١.
- ٣ - أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بمفوضية النزاهة.
- رابعاً: المصادر من الشبكة الدولية الإنترنت
- ١- نصُّ قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١١ على المرصد النيابي العراقي وعلى الموقع الآتي: www.miqpm.org/Docmet-Detailsphp.
- ٢- الدليل التعريفي للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد. الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة: www.nazaha.iq.
- ٣- الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة: www.nazaha.iq.